

كفاية الإفصاح وفق SCF في التقارير المالية للشركات المدرجة في بورصة الجزائر Adequacy of disclosure according to SCF In the financial reports of companies listed on the Algiers Stock Exchange

محمد العيد عمامرة¹

¹ جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي (الجزائر)، amamra-mohammedelid@univ-eloued.dz

تاريخ الاستلام: 2021/05/05؛ تاريخ المراجعة: 2021/05/25؛ تاريخ النشر: 2021/06/30

ملخص: الهدف من هذه الدراسة هو معرفة مدى كفاية الإفصاح في التقارير المالية بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية وفقاً للنظام المحاسبي المالي، من خلال تحليل وقياس مستوى الإفصاح في المعلومات المالية والمعلومات غير المالية من حيث كمية الإفصاح ونوعيته في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية المدرجة في بورصة الجزائر، وذلك عن طريق إعداد مؤشر للإفصاح يتكون من 119 بنداً تُوضَّح تأثير الأبعاد المالية والأبعاد غير المالية على مستوى الإفصاح في المعلومات المالية والمعلومات غير المالية، حيث تم قياس مستوى الإفصاح في 75 قائمة مالية و 15 تقريراً سنوياً لثلاث شركات اقتصادية جزائرية مدرجة في بورصة الجزائر للفترة الممتدة من 2014 إلى غاية 2018.

وتوصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها عدم التزام الشركات الاقتصادية الجزائرية في الإفصاح عن معلوماتها المالية وفق ما أوجبه النظام المحاسبي المالي، عدم كفاية الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية المدرجة في البورصة، وجود علاقة ارتباط بين مستوى الإفصاح في المعلومات المالية وغير المالية وبين الأبعاد المالية وغير المالية، كذلك وجود علاقة وثيقة بين كفاية الإفصاح في التقارير المالية ومستوى الإفصاح في المعلومات المالية وغير المالية.

الكلمات المفتاح: إفصاح محاسبي، معلومات مالية، معلومات غير مالية، تقارير مالية.

تصنيف JEL: G20، M41.

Abstract: The aim of this study is to find out the extent of disclosure in the financial reports of users, according to the Financial Accounting Financial (SCF) by analyzing and measuring the level of disclosure in financial and non-financial information in terms of the quantity and quality of the disclosure in the financial reports of Algerian economic companies. The analysis has gone through a process by preparing a disclosure index consisting of 119 items that explain the impact of the financial and non-financial dimensions on the level of disclosure in financial and non-financial information.. The disclosure was measured in 75 financial statements and 15 annual reports for five Algerian economic companies, including those active in industry, services and energy, listed and not listed on the Algerian Stock Exchange for the extended period from 2014 to 2018.

This study reached several results, the most important are: (1) The non-commitment the Algerian economic companies to disclose its financial information as required by the SCF, the non-sufficient existence of disclosure in the financial reports of listed companies, (2) The existence of a correlation between the level of disclosure in financial and non-financial information and the financial and non-financial dimensions, and (3) the existence of a close relationship between the adequacy of disclosure in the financial reports and the level of disclosure in the financial and non-financial information.

Keywords: accounting disclosure, financial information, non-financial information, financial reports.

Jel Classification Codes: M41، G20

I- تمهيد :

يلعب الإفصاح المحاسبي دوراً هاماً في ضمان تدفق المعلومات المالية لمستخدمي القوائم المالية، كما أن التوسع في الإفصاح عن المعلومات غير المالية يزيد من ثقة مستخدمي القوائم المالية تجاه المؤسسة التي تتوسع في إفصاحها، لأن الهدف الرئيسي للإفصاح هو تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية من المعلومات المحاسبية.

كما ساهم النظام المحاسبي المالي بشكل كبير في زيادة مستوى إفصاح المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عن معلوماتها المحاسبية وفي إيصال تلك المعلومات للعديد من الأطراف لاستخدامها في اتخاذ قراراتهم هذا الأمر أردنا إبرازه من خلال دراسة العلاقة بين مستوى الإفصاح في المؤسسات الاقتصادية المتزمة بتطبيق النظام المحاسبي المالي وكفاية إفصاحها بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية، وهذا من خلال تحليل كفاية الإفصاح في عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية المدرجة في بورصة الجزائر، عن طريق إعداد مؤشر لقياس مستوى الإفصاح في المعلومات المالية وغير المالية.

إشكالية الدراسة: إن المفهوم التقليدي للإفصاح عند بعض الشركات الاقتصادية والذي يُعْتَبَر عندها عبارة عن نشر معلومات مالية فقط وأن المعلومات المالية هي التي تترجم حالة نشاطها، بينما المعلومات غير المالية ليس لها أي تأثير مالي وحجبها لا يُعْتَبَر مساس بمصداقية المعلومات المحاسبية المنشورة ولا يؤثر في قرارات مستخدمي القوائم المالية، هذا الأمر أدى إلى ندرة الموارد المالية البديلة في بعض الدول التي لم تواكب أنظمتها المحاسبية معايير المحاسبة الدولية والتطورات الاقتصادية التي يمر بها العالم من خلال تبني العديد من الدول لمعايير المحاسبية الدولية، لذلك أصبح من الضروري على الشركات الاقتصادية الجزائرية الإفصاح عن معلوماتها المالية وغير المالية وهذا مساهمة للتطور المحاسبي الحاصل في عدة دول في العالم، هذا الأمر جسّدته الجزائر من خلال النظام المحاسبي المالي وكذلك من خلال المادة 716 من القانون التجاري للذات يُجْتَمَن على الشركات الاقتصادية الجزائرية الإفصاح عن معلوماتها المالية عن طريق قوائمها المالية ومعلوماتها غير المالية عن طريق التقارير المكتوبة التي تُعَبَّر عن حالة الشركة ونشاطها، فأصبحت هناك حاجة ماسة للتعرف على كفاية الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية المدرجة في البورصة. وعلى ضوء ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

هل توجد علاقة بين كفاية الإفصاح في المعلومات المالية وغير المالية في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية وحالة الإدراج في بورصة الجزائر؟

فرضيات الدراسة: ويتطلب الإجابة عن إشكالية الدراسة اختبار الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأبعاد المالية للإفصاح ومستوى الإفصاح في المعلومات المالية في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية.

الفرضية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأبعاد المالية للإفصاح ومستوى الإفصاح في المعلومات المالية في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية المدرجة في بورصة الجزائر.

الفرضية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأبعاد غير المالية للإفصاح ومستوى الإفصاح في المعلومات غير المالية في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية المدرجة في بورصة الجزائر.

الفرضية الثالثة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح في المعلومات المالية وكفاية الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية المدرجة في بورصة الجزائر.

الفرضية الرابعة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح في المعلومات غير المالية وكفاية الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية المدرجة في بورصة الجزائر.

وتهدف هذه الدراسة إلى الإجابة عن الإشكالية الرئيسية والتعرف على كفاية الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية المدرجة في البورصة وإلى:

- تشخيص واقع ثقافة الإفصاح لدى الشركات الاقتصادية الجزائرية؛
- التعرف على العوامل المؤثرة في كفاية الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية؛
- صياغة مقترح لتعزيز ثقافة الإفصاح لدى الشركات الاقتصادية الجزائرية.

الدراسات السابقة: ومن بين الدراسات العلمية السابقة التي تطرقت إلى موضوع الإفصاح نذكر:

دراسة Alan Robert Cerf سنة 1961 بعنوان "Corporate Reporting and Investment Decicion": تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مدى إفصاح الشركات المدرجة في بورصة نيويورك للأوراق المالية لفترة 1961 ومدى كفاية متطلبات الإفصاح المعدة من قبل لجنة الأوراق المالية والبورصات وقوانين ولاية نيويورك والرابطة الوطنية لتجار الأوراق المالية للمستثمرين، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة قام الباحث بدراسة 527 تقريراً سنوياً مستبعداً منها تقارير شركات السكك الحديدية والمرافق العامة والبنوك وشركات العقارات وشركات التمويل وشركات التأمين وشركات الاستثمار وجميع الشركات الأجنبية، كما ناقش الباحث في هذه الدراسة العوامل التي لها تأثير على كفاية الإفصاح المحاسبي وأعد مؤشراً للإفصاح يتكون من 31 بنداً تم تحديدها باحتمال ارتباطها بزيادة الإفصاح المحاسبي في تقارير شركات عينة الدراسة، إلا أن الباحث قام باختبار أول أربعة بنود فقط (تسجيل الشركة في بورصة الأوراق المالية، حجم الأصول، ملكية السهم، الربحية). وقد توصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها، ميول الشركات المدرجة في بورصة نيويورك إلى توفير معلومات أكثر ملاءمة من الشركات غير المدرجة، وأن تقارير الشركات الكبيرة من حيث حجم الأصول وحملته الأسهم أكثر إفصاحاً من تقارير الشركات الصغيرة. (Cerf, 1963)

دراسة Surendra S. Singhvi and Harsha B. Dsai سنة 1971 بعنوان "An Empirical Analysis of the Quality of Corporate Financial Disclosure": تهدف هذه الدراسة إلى تطوير نموذج تقريبي للإفصاح الكافي عن المعلومات المالية وغير المالية المتعلقة في الشركات الاقتصادية المدرجة وغير المدرجة بالبورصة، كما تحاول التعرف على بعض خصائص الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية المدرجة وغير المدرجة في البورصة، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة قام الباحثين بدراسة التقارير السنوية لـ 500 شركة صناعية كبرى مدرجة في البورصة و 55 شركة غير مدرجة كما أعدّ الباحثين مؤشراً يحتوي على 34 بنداً حسناً فيه المؤشر الذي استخدمه Cerf ونظام نقاطه أيضاً، بالإضافة إلى مقابلة العديد من الخبراء لمناقشة مدى ملاءمة العناصر الموجودة في المؤشر. وقد توصل الباحثين إلى عدة نتائج أهمها، أن كفاية الإفصاح في التقارير السنوية له علاقة إيجابية بخصائص الشركة المتمثلة في حجم الأصول، إدراج الشركة في البورصة، عدد حملة الأسهم، هامش الربح، معدل العائد، حجم شركة المحاسبة التي تراجع حسابات الشركة التي تقوم بالإفصاح المحاسبي، كما توصل أيضاً إلى أن خاصية إدراج الشركة في البورصة هي الخاصية الأساسية المفسرة لنتائج مؤشر الإفصاح. (Surendra S. & Harsha B., 1971)

دراسة Frederick D. S. Choi سنة 1973 بعنوان "Financial Disclosure and Entry to the European Capital Market": يهدف هذا البحث إلى دراسة العلاقة بين الإفصاح عن المعلومات المالية ودخول الشركات إلى أسواق رأس المال الأوروبية، وذلك من خلال تحفيزها لتحسين إفصاحاتها المالية من أجل رفع رؤوس أموالها بأقل التكاليف، ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بتحليل التقارير السنوية لـ: 72 شركة مشاركة في "سندات اليورو" "Euroband" للتمويل في كل من فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، هولندا، السويد، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، كما استبعد الباحث الالتزامات الحكومية والمؤسسات المصرفية لمدة خمس سنوات (03 سنوات قبل الدخول للسوق المالي، سنة الدخول للسوق المالية، سنة بعد الدخول للسوق المالي)، كما تم إنشاء مؤشر

للإفصاح يتكون من 36 بنداً لقياس كمية الإفصاح ولزيادة حساسية قياس هذا المؤشر قام الباحث بزيادة مستوى التفصيل من الذي أجراه Cerf وغيره، ثم حاول Choi مقارنة الشركات المشاركة في "سندات اليورو" مع الشركات غير المشاركة (الشركات المراقبة) بشرط أن تنشر كل شركة تقريرها السنوية خلال الفترة الزمنية نفسها كمشارك في "سندات اليورو". وقد توصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى العديد من النتائج أبرزها، أن شركات عينة الدراسة حسنت بشكل كبير من إفصاحها المالي عند الدخول إلى سوق رأس المال الأوروبي، وأن مستوى الإفصاح في الشركات المشاركة في "سندات اليورو" أفضل بكثير من مستوى الإفصاح في الشركات غير المشاركة في "سندات اليورو". (Choi, 1973)

دراسة أمينة فداوي بعنوان "مدى إلتزام الشركات المساهمة الجزائرية المدرجة في البورصة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي خلال الفترة 2014-2015": هدفت هذه الدراسة إلى تحديد متطلبات الإفصاح المحاسبي من منظور معايير المحاسبة الدولية بالإضافة إلى اختبار مدى إلتزام الشركات المساهمة الجزائرية المدرجة في البورصة والمتمثلة في شركة "صيدال"، "الروبية"، "أليانس للتأمينات" و "فندق الأوراسي" بمتطلبات الإفصاح المحاسبي للفترة 2014-2015، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة استخدمت الباحثة المنهج الوصفي والتحليلي مع الاستعانة بأساليب التحليل والاختبار الإحصائي بغية تحقيق تلك الأهداف. وتوصلت الباحثة في هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها، أن الشركات محل الدراسة تلتزم بالإفصاح عن قائمة المركز المالي وقائمة الدخل بنسبة 100% بينما بلغت نسبة الإلتزام بالإفصاح عن قائمة التدفقات النقدية وقائمة التغيرات في حقوق الملكية 75% لكل من شركتي "صيدال" و "فندق الأوراسي" أما نسبة الإفصاح لدى شركتي "الروبية" و "أليانس للتأمينات" معدومة تماماً، أما قائمة الملاحق فبلغت نسبة إلتزام الإفصاح عنها 50% في كل من شركتي "روبية" و "فندق الأوراسي" أما نسبة الإفصاح معدومة في كل من شركتي "صيدال" و "أليانس للتأمينات"، كما نسبت الباحثة هذا التذبذب في إلتزام الشركات المساهمة الجزائرية بمتطلبات الإفصاح إلى عدم وجود سوق مالي نشط في الجزائر. (فداوي، 2017)

دراسة دواق سميرة وبلعجوز حسين بعنوان "الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للشركات الجزائرية: دراسة حالة الشركات المدرجة في البورصة خلال الفترة 2015-2017": هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على متطلبات الإفصاح المحاسبي في ظل المعيار المحاسبي الدولي IAS01، بالإضافة إلى اختبار مدى إلتزام الشركات المساهمة الجزائرية المدرجة في البورصة بمتطلبات هذا الإفصاح في قوائمها المالية الإلزامية، وللإجابة عن إشكالية هذه الدراسة استخدم الباحثان المنهج التحليلي طيلة هذا البحث وذلك من خلال تحليل القوائم المالية، تقارير مجلس الإدارة، تقارير محافضي الحسابات وتقارير التسيير السنوية الصادرة عن الشركات المساهمة المدرجة في البورصة الجزائرية (مجمع صيدال، مؤسسة التسيير الفندقي "الأوراسي"، أليانس للتأمينات، أن.سي.أ. روبية، بيوفارم) للفترة 2015-2017 وهذا باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS من أجل تحليل البيانات المحاسبية. وتوصل الباحثان خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها، أن الشركات المساهمة الجزائرية المدرجة في البورصة إلتزمت بنسبة 59% للإفصاح الإلزامي الذي تفرضه القوانين المحاسبية والجباية الجزائرية، حيث أن نسب الإلتزام بمتطلبات الإفصاح كانت متفاوتة من شركة لأخرى فشركة "الأوراسي" بلغت نسبة إلتزامها بمتطلبات الإفصاح 70% وتلتها شركة "بيوفارم" بنسبة 67%، ثم "أن سي أ روبية" و "مجمع صيدال" بنسبة 59% أما أدنى نسبة إلتزام سجلت لدى شركة "أليانس للتأمينات" بنسبة 42%، كما توصل الباحثان أيضاً إلى أن الشركات المساهمة الجزائرية المدرجة في البورصة لم تلتزم بالإفصاح عن العديد من البنود ضمن قائمة الملاحق حيث بلغت نسبة الإلتزام 40% ما عدا شركة "أليانس للتأمينات" فنسبة إلتزامها معدومة تماماً. (دواق و بلعجوز، 2018)

1.I- مفهوم الإفصاح المحاسبي: يتناول هذا العنصر المفهوم اللغوي والاصطلاحي للإفصاح، وذلك من خلال استعراض أهم المفاهيم وتوجهات الكُتّاب والمنظمات الذين تطرقوا للإفصاح المحاسبي.

1.1.I- المفهوم اللغوي للإفصاح: تعني كلمة الإفصاح لغةً بيان الشيء وإظهاره وكشف الخفي والغامض عن الآخرين، ويقال فَصَحَ اللَّبَّيُّ أي وضح، وفصاحة اللَّبَّيُّ أي خُصصَ مما يشوبه، وفصاحة الرجل تعني انطلق لسانه بكلام صحيح وواضح، ويقال أفصح الأمر أي وضح، وأفصح النهار أي خلا من الغيم، ويقال رجل فصيح أي يحسن البيان ويميز جيد الكلام من رديئة، وكلام فصيح يعني سليم واضح يدرك السمع حسنه والعقل دقته، ولسان فصيح تعني طلقُ يُعِين صاحبه على إجادة التعبير. (المجاوي و المالكي، 2017)

ولقد ورد في الذكر الحكيم على لسان سيدنا موسى عليه السلام مخاطباً الله عز وجل، قال تعالى "وَأَخِي هَارُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا فَأَرْسَلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُكَذِّبُونِ". (سورة القصص، الآية 34)

2.1.I- المفهوم الاصطلاحي للإفصاح: تعددت الكتابات حول الإفصاح من عدة باحثين ومنظمات وفي ما يلي نذكر أهمها:

1.2.1.I- مونيتز (Moonitz) "يجب على التقارير المحاسبية أن تُفصِح عن جميع المعلومات الضرورية الكفيلة بجعلها غير مضللة." (بصول، 2018، صفحة 84)

2.2.1.I- هاندريكسن (Hendrickson) "الإفصاح هو عرض وتوصيل المعلومات بصورة تُظهِر القوائم المالية غير مضللة ومفهومة وملائمة لمستخدميها." (المجاوي و المالكي، 2017)

3.2.1.I- الشيرازي "يُعرَّف الإفصاح المحاسبي بأنه شمول التقارير المالية على المعلومات اللازمة والضرورية لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية." (المجاوي و المالكي، 2017)

4.2.1.I- المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) "إن معطيات عرض المعلومات في القوائم المالية وفقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها تقضي بتوفير عنصر الإفصاح المناسب في هذه القوائم وذلك بشأن جميع الأمور المادية (الجوهرية)، وعنصر الإفصاح المقصود هنا على صلة وثيقة بشكل ومحتوى القوائم المالية وبالمصطلحات المستخدمة فيها وأيضاً بالملاحظات المرفقة بها وبمدى ما فيها من تفاصيل، وذلك بكيفية تجعل لتلك القوائم قيمة إعلامية من وجهة نظر مستخدمي هذه القوائم." (بصول، 2018)

ومن خلال التعاريف السابقة يرى الباحث أن الإفصاح المحاسبي هو عملية توصيل المعلومات إلى مستخدمي القوائم المالية، بغية معرفتهم بالوضعية المالية للمنشأة دون تضليلهم من أجل اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، على أن تكون هذه المعلومات معروضة بلغة ملائمة وفي الوقت المناسب وسهلة الفهم.

2.I- أهمية الإفصاح المحاسبي

نظراً لما اكتسبه الإفصاح من أهمية، فقد أصبح شائع الاستخدام بحيث أصبح الجميع يطالبون اليوم بمزيد من الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، وذلك بهدف أن تكون البيانات المحاسبية وغير المحاسبية صادقة ومعبرة عن المحتوى الحقيقي للأحداث المالية التي تظهرها التقارير والقوائم المالية، الأمر الذي جعل الإفصاح المحاسبي يكون أحد المبادئ الأساسية التي يقوم عليها نظام إعداد القوائم المالية، وذلك لضمان جودة التقارير المالية وتحقيق الشفافية وغير ذلك من الأهداف المرجوة، وتكمن أهمية الإفصاح أيضاً فيما يلي (بصول، 2018):

- الإفصاح يساعد على تحسين كفاءة تخصيص الموارد في اقتصاد سوق رأس المال؛
- يعتبر الإفصاح وسيلة لزيادة المصداقية بالممارسات الإدارية، حيث أن الشركات التي تميل بشكل أكبر إلى الإفصاح عن أدائها ستقوم بإتباع التشريعات والمتطلبات المحاسبية المختلفة؛
- إن توفر مستوى كاف من الإفصاح في التقارير المالية يساهم في مساعدة مستخدمي البيانات المالية على اتخاذ القرارات الرشيدة؛

- زيادة الإفصاح وخصوصاً الإفصاح الاختياري يقلل من تناقص المعلومات التي يحصل عليها من داخل الشركة وكذلك من خارجها، وذلك للتخلص من مشكلة الوكالة التي حدثت بسبب أن المدراء لديهم إمكانية الحصول على المعلومات أكثر من غيرهم؛
- الإفصاح يجعل التعامل في السوق المالي أكثر عدالة إذ أن الإفصاح المحاسبي يوفر فرصاً متكافئة للمستثمرين في الحصول على المعلومات، وهذا بدوره يوفر مناخاً استثمارياً ملائماً يزيد من فرصة نمو السوق وازدهاره واستمراريته.

3.I- أهداف الإفصاح المحاسبي : يهدف الإفصاح المحاسبي إلى (بن رحمون و بوحفص، 2018):

- وصف البنود المعترف بها، وتوفير قياسات ملائمة لهذه البنود عدا تلك القياسات المدرجة في الكشوف المالية كتحديد القيمة العادلة المقدمة للأدوات المالية من خارج القائمة المالية؛
- وصف البنود الغير معترف بها، وتوفير قياسات مناسبة لها، كوصف الضمانات المباشرة وغير المباشرة للديون المباشرة للآخرين؛
- توفير معلومات لمساعدة المستثمرين والدائنين لتقييم مخاطر واحتمالات كل من البنود المعترف بها وغير المعترف بها، كتوضيح سياسة المؤسسة فيما يتعلق بالرهن.
- توفير معلومات مهمة تسمح لمستخدمي الكشوف المالية بمقارنتها مع معلوماتها التي نشرت عبر سنوات مختلفة أو مع معلومات مؤسسات أخرى تنشط في نفس المجال؛
- توفير معلومات عن التدفقات النقدية الحالية والمستقبلية؛
- مساعدة المستثمرين في تقدير العائد عن الاستثمار، كتحديد نسبة توزيعات الأسهم؛
- الإفصاح المحاسبي يهدف إلى إزالة الغموض وتجنب التضليل في عرض المعلومات المحاسبية.

II. الطريقة والأدوات:

لمعرفة مستوى الإفصاح عن المعلومات المالية والمعلومات غير المالية في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية المدرجة في البورصة، تم إعداد مؤشر لقياس مستوى الإفصاح المعلومات في المالية والمعلومات غير المالية، حيث تم صياغة بنود هذا المؤشر من بنود مالية وبنود غير مالية مقسمة إلى محورين مبيين كالآتي:

1.II- المحور الأول خاص بالأبعاد المالية للإفصاح عن المعلومات المالية

يتكون هذا المحور من 72 بنوداً تمت صياغتها بالاعتماد على أسس وقواعد النظام المحاسبي المالي، حيث يشمل هذا المحور 06 أبعاد مالية، البعد الأول خاص بعرض القوائم المالية ويتكون من 05 بنود، أما البعد الثاني خاص بالميزانية ويتكون من 20 بنوداً، البعد الثالث يخص جدول حساب النتائج ويتكون من 16 بنوداً، البعد الرابع خاص بجدول سيولة الخزينة ويتضمن 16 بنوداً، البعد الخامس خاص بجدول تغير الأموال الخاصة ويحتوي على 05 بنود، أما البعد السادس يخص قائمة الملاحق ويتألف من 10 بنود. كما تم إعداد هذه الأبعاد لقياس مستوى الإفصاح في المعلومات المالية في القوائم المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية من خلال معرفة مستوى التزامها في قوائمها المالية بأسس وقواعد الإفصاح التي جاء بها النظام المحاسبي المالي وهذا حسب القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008 المتعلق المحدد لقواعد التقييم والحاسبة والكشوف المالية وعرضها وكذلك مدونة الحسابات وقواعد سيرها.

2.II- المحور الثاني خاص بالأبعاد غير المالية للإفصاح عن المعلومات غير المالية

يتكون هذا المحور من 47 بنوداً تمت صياغتها من التقارير السنوية وتقارير التسيير وتقارير مجلس الإدارة للشركات الاقتصادية الجزائرية، ويشمل هذا المحور 06 أبعاد غير مالية، البعد الأول يخص المعلومات العامة عن الشركة ويتكون من 12 بنوداً، أما البعد الثاني يخص المعلومات الهامة عن الشركة ويتكون من 10 بنود، أما البعد الثالث يضم سياسة الموارد البشرية للشركة ويتكون من 11 بنوداً، والبعد

الرابع خاص بالسياسة الاجتماعية للشركة ويتألف من 06 بنود، أما البعد الخامس يعبر عن سياسة الأمن والسلامة في الشركة ويتكون من 04 بنود، والبعد السادس يشمل السياسة البيئية للشركة ويتألف من 04 بنود. وأعدت أعداد هذا المحور من أجل قياس مستوى الإفصاح في المعلومات غير المالية في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية من خلال معرفة مستوى توسعها في إفصاحها عن المعلومات غير المالية في التقارير المنشورة (التقرير السنوي، تقرير مجلس الإدارة، تقرير التسيير، تقرير النشاط) التي أوجبه القانون التجاري حسب المادة 716 الفقرة الثالثة.

3.II- درجات مؤشر الإفصاح

يتكون مؤشر الإفصاح من 119 بنداً، تم تحديد درجة لكل بند منه وهذا حسب سُلم ريكارت الثلاثي وتتراوح من 0 إلى 2 وهي الدرجة 0، الدرجة 1، الدرجة 2، ففي المحور الأول تمنح الدرجة 0 للبند الذي لم يتم الإفصاح عنه، أما الدرجة 1 تمنح للبند الذي تم الإفصاح عنه لكن غير مطابق لمتطلبات الإفصاح في النظام المحاسبي المالي، أما الدرجة 2 تمنح للبند الذي تم الإفصاح عنه ومطابق لمتطلبات الإفصاح في النظام المحاسبي المالي، أما بخصوص البنود التي لا تكون موجودة أصلاً في القوائم المالية فهي تعتبر بنود غير مفصَح عنها وتمنح الدرجة 0 أيضاً ما عدا بعض البنود التي تخضع للمجمعات.

وفي المحور الثاني تمنح الدرجة 0 للبند الذي لم يتم الإفصاح عنه، أما الدرجة 1 تمنح للبند الذي تم الإفصاح عنه لكن بدون توسع، أما الدرجة 2 تمنح للبند الذي تم الإفصاح عنه وتوسع.

وقد تم إعداد هذا المؤشر من أجل قياس كفاية الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية وذلك من خلال قياس مستوى الإفصاح في المعلومات المالية والمعلومات غير المالية في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية، من خلال معرفة نسبة إلتزام الشركات الاقتصادية الجزائرية بالإفصاحات المالية التي جاء بها النظام المحاسبي المالي في تقاريرها المالية، وكذلك من خلال معرفة نسبة توسعها في الإفصاح عن معلوماتها غير المالية التي قدمتها في تقاريرها السنوية، وهذا عن طريق دراسة العلاقة بين كفاية الإفصاح وخصائص الشركة (حالة الإدراج في بورصة الجزائر)، وبالتالي فكفاية الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية يُعبّر عنها بمستوى الإفصاح في المعلومات المالية ومستوى الإفصاح في المعلومات غير المالية.

4.II- مجتمع الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في التقارير المالية (القوائم المالية والتقارير السنوية) التي تقدمها المؤسسات الاقتصادية الجزائرية المطبقة لأحكام النظام المحاسبي المالي في إعداد قوائمها المالية.

1.4.II- عينة الدراسة: تتمثل عينة الدراسة في 75 قائمة مالية 15 تقريراً سنوياً لثلاث شركات اقتصادية جزائرية تخضع للنظام المحاسبي المالي وتنشط في بورصة الجزائر بمؤشر دزائر أندكس (Dzair Index) وهي مجمع صيدال، سلسلة الأوراسي للفندقة، أن سي أ الروبية، كما تم استبعاد المؤسسات التي لا تخضع للنظام المحاسبي المالي كالمصارف والبنوك وغيرها من المؤسسات المالية التي لا تخضع لأحكام النظام المحاسبي المالي.

2.4.II- مصادر جمع المعلومات: يتم جمع المعلومات المالية وغير المالية من القنوات المباشرة للشركات كمواقعها الإلكترونية وتقاريرها السنوية، قوائمها المالية، تقارير التسيير، وتقارير مجلس الإدارة وكذلك ومن القنوات غير المباشرة كالموقع الإلكتروني لبورصة الجزائر و الموقع الإلكتروني للجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها.

3.4.II- فترة الدراسة: حددت فترة الدراسة بـ 05 سنوات متتالية ابتداء من سنة 2014 إلى غاية سنة 2018، حيث تجمع المعلومات المالية والمعلومات غير المالية لهذه الفترة ويتم قياس كفاية الإفصاح بواسطة المؤشر الذي تم إعداده، وبعدها تعالج المعلومات الميَّجعة بواسطة

استخدام برنامج حزمة التحليل الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS لدراسة العلاقة بين مستوى الإفصاح في المعلومات المالية وغير المالية في الشركات الاقتصادية الجزائرية وخصائص الشركة (طبيعة النشاط، حالة الإدراج في بورصة الجزائر).

II.4.4- الاستثمارات المجمعة: تم فحص وتحليل المعلومات في التقارير المالية لـ 03 شركات اقتصادية جزائرية وهذا حسب بنود المعلومات المالية والمعلومات غير المالية لمؤشر الدراسة وذلك لمدة 05 سنوات، حيث أصبح لكل شركة 05 استثمارات وبالتالي مجموع الاستثمارات المجمعة هو 15 استمارة.

II.5.4- متغيرات وفرضيات الدراسة: من خلال هذا العنصر سيتم التطرق إلى نقطتين أساسيتين فالأولى تتناول متغيرات الدراسة والثانية تتناول فرضيات الدراسة.

II.5- متغيرات الدراسة

تتطرق هذه الدراسة إلى محورين أساسيين، لذا فكل محور له متغيرات مستقلة ومتغير تابع.

II.5.1- متغيرات المحور الأول (الأبعاد المالية للإفصاح في المعلومات المالية): تمثل متغيرات هذا المحور في 06 متغيرات مستقلة ومتغير تابع موضحة في الآتي:

المتغير المستقل الأول: الإفصاح عن عرض القوائم المالية، **المتغير المستقل الثاني:** الإفصاح عن الميزانية، **المتغير المستقل الثالث:** الإفصاح عن جدول حساب النتائج، **المتغير المستقل الرابع:** الإفصاح عن جدول سيولة الخزينة، **المتغير المستقل الخامس:** الإفصاح عن جدول تغير الأموال الخاصة، **المتغير المستقل السادس:** الإفصاح عن قائمة الملاحق.

المتغير التابع: مستوى الإفصاح في المعلومات المالية.

II.5.2- متغيرات المحور الثاني (الأبعاد غير المالية للإفصاح في المعلومات غير المالية): تتمثل متغيرات هذا المحور في 06 متغيرات مستقلة ومتغير تابع موضحة في الآتي:

المتغير المستقل الأول: الإفصاح عن المعلومات العامة عن الشركة، **المتغير المستقل الثاني:** الإفصاح عن المعلومات الهامة عن الشركة، **المتغير المستقل الثالث:** الإفصاح عن سياسة الموارد البشرية، **المتغير المستقل الرابع:** الإفصاح عن السياسة الاجتماعية، **المتغير المستقل الخامس:** الإفصاح عن سياسة الأمن والسلامة في الشركة، **المتغير المستقل السادس:** الإفصاح عن السياسة البيئية.

المتغير التابع: مستوى الإفصاح في المعلومات غير المالية.

II.6- النموذج الرياضي للدراسة

للتعبير عن العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة في المحورين الأول والثاني سيتم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط في هذه الدراسة، وذلك لتوضيح تأثير كل بعد من الأبعاد المالية والأبعاد غير المالية على مستوى الإفصاح في المعلومات المالية والمعلومات غير المالية.

II.6.1- نموذج الدراسة للمحور الأول الخاص بالأبعاد المالية للإفصاح في المعلومات المالية في التقارير المالية: يتكون هذا النموذج من ستة معادلات انحدار خطي بسيط تفسر العلاقة الخطية بين المتغيرات المستقلة (الإفصاح عن عرض القوائم المالية، الإفصاح عن الميزانية، الإفصاح عن جدول حساب النتائج، الإفصاح عن جدول سيولة الخزينة، الإفصاح عن جدول تغير الأموال الخاصة، الإفصاح عن قائمة الملاحق) والمتغير التابع (مستوى الإفصاح في المعلومات المالية في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية)، وفي ما يلي النماذج الرياضية للمحور الأول:

$$y = \alpha_1 + \beta_1.x_1 + e_i \dots \dots \dots (1)$$

$$y = \alpha_2 + \beta_2.x_2 + e_i \dots \dots \dots (2)$$

$$y = \alpha_3 + \beta_1.x_3 + e_i \dots \dots \dots (3)$$

$$y = \alpha_4 + \beta_4.x_4 + e_i \dots\dots\dots(4)$$

$$y = \alpha_5 + \beta_5.x_5 + e_i \dots\dots\dots(5)$$

$$y = \alpha_6 + \beta_6.x_6 + e_i \dots\dots\dots(6)$$

حيث أن: **y**: المتغير التابع. / $\alpha_{1...6}, \beta_{1...6}$: مَعْلَمَات النموذج / $x_{1...6}$: المتغيرات المستقلة. / e_i : الخطأ المعياري

تُفسر معادلات الانحدار الخطي البسيط (1...6) العلاقة الخطية بين مستوى الإفصاح في المعلومات المالية مع كل متغير مستقل، لأن لكل متغير مستقل دلالة تفسيرية تختلف من متغير لآخر، لذلك سيتم تحليل علاقة المتغير التابع بالمتغيرات المستقلة عن طريق معادلات الانحدار السابقة.

II.6.2- نموذج الدراسة للمحور الثاني الخاص بالأبعاد غير المالية للإفصاح في المعلومات غير المالية في التقارير المالية: يتكون هذا النموذج من ستة معادلات انحدار خطي بسيط تفسر العلاقة الخطية بين المتغيرات المستقلة (الإفصاح عن المعلومات العامة في الشركة، الإفصاح عن المعلومات الهامة في الشركة، الإفصاح عن سياسة الموارد البشرية، الإفصاح عن السياسة الاجتماعية، الإفصاح عن سياسة الأمن والسلامة، الإفصاح عن السياسة البيئية) والمتغير التابع (مستوى الإفصاح في المعلومات غير المالية في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية)، وفي ما يلي النماذج الرياضية للمحور الثاني:

$$y' = \alpha_1 + \beta_1.x'_1 + e_i \dots\dots\dots(7)$$

$$y' = \alpha_2 + \beta_2.x'_2 + e_i \dots\dots\dots(8)$$

$$y' = \alpha_3 + \beta_3.x'_3 + e_i \dots\dots\dots(9)$$

$$y' = \alpha_4 + \beta_4.x'_4 + e_i \dots\dots\dots(10)$$

$$y' = \alpha_5 + \beta_5.x'_5 + e_i \dots\dots\dots(11)$$

$$y' = \alpha_6 + \beta_6.x'_6 + e_i \dots\dots\dots(12)$$

حيث أن: **y'**: المتغير التابع. / $\alpha_{1...6}, \beta_{1...6}$: مَعْلَمَات النموذج. / $x'_{1...6}$: المتغيرات المستقلة. / e_i : الخطأ المعياري

تُفسر معادلات الانحدار الخطي البسيط (7...12) العلاقة الخطية بين مستوى الإفصاح في المعلومات غير المالية مع كل متغير مستقل، لأن لكل متغير مستقل دلالة تفسيرية تختلف من متغير لآخر، لذلك سيتم تحليل علاقة المتغير التابع بالمتغيرات المستقلة عن طريق معادلات الانحدار السابقة.

III. النتائج ومناقشتها:

III.1- النموذج الرياضي لمستوى الإفصاح في المعلومات المالية في التقارير المالية للشركات المدرجة في البورصة

يتمثل النموذج في نماذج الانحدار البسيطة لكل متغير مستقل مع المتغير التابع ولهذا معرفة مدى تأثير كل متغير مستقل في المتغير التابع ولتوضيح ذلك تم إعداد جدول لنتائج الانحدارات المبينة في الآتي:

نتائج الانحدار البسيط لمستوى الإفصاح في المعلومات المالية في التقارير المالية للشركات المدرجة في البورصة

Sig	T	Beta		Sig	F	R ²	R	المتغيرات المستقلة	المتغير التابع
		x _{1...6}	Constant						
0.000	8.586	0.471	0.535	0.000	73.719	0.850	0.922	المتغير 1	مستوى الإفصاح في المعلومات المالية
0.000	4.858	1.486	-1.572	0.000	23.602	0.645	0.803	المتغير 2	
0.381	0.907	0.361	0.744	0.381	0.822	0.059	0.244	المتغير 3	
0.000	6.543	0.560	0.829	0.000	42.816	0.767	0.876	المتغير 4	
0.000	8.199	0.200	0.981	0.000	67.231	0.838	0.915	المتغير 5	
0.046	2.206	0.311	1.237	0.046	4.866	0.272	0.522	المتغير 6	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS V.23

من أجل معرفة العلاقة بين مستوى الإفصاح في المعلومات المالية في التقارير المالية للشركات المدرجة في البورصة وبين المتغيرات المفسرة (عرض القوائم المالية، الميزانية، جدول حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة، الملاحق) تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط والذي اعتبرت فيه متغيرات (عرض القوائم المالية، الميزانية، جدول حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة، الملاحق) متغيرات مستقلة ومتغير مستوى الإفصاح في المعلومات المالية كمتغير تابع، كما أظهرت نتائج الانحدار معنوية نموذج الانحدار للمتغيرات المستقلة (المتغير الأول، المتغير الثاني، المتغير الرابع، المتغير الخامس، المتغير السادس) وذلك من خلال قيم F البالغة (73.719، 23.602، 42.816، 67.231، 4.866) sig (0.000، 0.000، 0.000، 0.000، 0.000)، وعلى التوالي وهي دالة إحصائياً ويعني هذا أنه يوجد تأثير للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع، كما تبين النتائج أن المتغير المستقل الأول يفسر 85% من التباين الحاصل في مستوى الإفصاح في المعلومات المالية وذلك بالنظر إلى معامل التحديد R^2 ، كما كانت قيمة Beta التي توضح العلاقة بين مستوى الإفصاح في المعلومات المالية وكمية الإفصاح في عرض القوائم المالية بقيمة 0.471، وهذا يعني أنه كلما تحسنت وحدة واحدة من كمية الإفصاح في عرض القوائم المالية تحسن مستوى الإفصاح في المعلومات المالية بمقدار 0.471 وحدة، وكذلك نلاحظ أن المتغير المستقل الثاني يفسر 64.50% من التباين الحاصل في المتغير التابع وكما جاءت قيمة Beta في كمية الإفصاح في الميزانية 1.486 وهذا يعني أنه كلما تحسنت كمية الإفصاح في الميزانية بوحدة تحسن مستوى الإفصاح بمقدار 1.486 وحدة، إضافة إلى أن المتغير المستقل الرابع أيضاً يفسر 76.70% من تباين المتغير التابع مع العلم أن قيمة Beta لكمية الإفصاح في جدول سيولة الخزينة والتي بلغت 0.560 بمعنى كلما زادت كمية الإفصاح في جدول حساب النتائج بوحدة زاد مستوى الإفصاح بقيمة 0.560 وحدة، كذلك المتغير المستقل الخامس الذي يفسر 83.80% من تباين المتغير التابع في حين قيمة Beta لكمية الإفصاح في جدول تغير الأموال الخاصة كانت 0.200 وهذا يدل أنه كلما زادت كمية الإفصاح في جدول تغير الأموال الخاصة بوحدة زاد مستوى الإفصاح في المعلومات المالية بمقدار 0.200 وحدة، وأيضاً المتغير المستقل السادس يفسر 27.20% من تباين المتغير التابع في حين قيمة Beta لكمية الإفصاح في جدول تغير الأموال الخاصة كانت 0.311 وهذا يدل أنه كلما زادت كمية الإفصاح في جدول تغير الأموال الخاصة بوحدة زاد مستوى الإفصاح في المعلومات المالية بمقدار 0.311 وحدة، أما المتغير المستقل الثالث فالنتائج أظهرت عدم معنوية الانحدار وهذا من خلال قيمة F البالغة 0.822 بمستوى دلالة sig 0.381 غير دال إحصائياً وهذا يدل على عدم وجود تأثير لكمية الإفصاح في جدول حساب النتائج على مستوى الإفصاح في المعلومات المالية في التقارير المالية للشركات المدرجة في البورصة، ومنه معادلات الانحدار تكون كما يلي:

$$y = 0.535 + 0.471.x_1$$

$$y = -1.572 + 1.486.x_2$$

$$y = 0.744 + 0.361.x_3$$

$$y = 0.829 + 0.560.x_4$$

$$y = 0.981 + 0.200.x_5$$

$$y = 1.237 + 0.311.x_6$$

III.2- النموذج الرياضي لمستوى الإفصاح في المعلومات غير المالية في التقارير المالية للشركات المدرجة في البورصة

لتحديد العلاقة بين مستوى الإفصاح في المعلومات غير المالية في التقارير المالية للشركات المدرجة في البورصة النموذج لا بد من إعداد نماذج انحدار لكل متغير مستقل مع المتغير التابع وذلك من أجل معرفة مدى تأثير كل متغير مستقل في المتغير التابع ولإبراز ذلك تم إعداد الجدول الموالي:

نتائج الانحدار البسيط لمستوى الإفصاح في المعلومات غير المالية في التقارير المالية للشركات المدرجة في البورصة

Sig	T	Beta		Sig	F	R ²	R	المتغيرات المستقلة	المتغير التابع
		x' _{1...6}	Constant						
0.000	8.184	1.170	-0.642	0.000	66.984	0.837	0.915	المتغير 1	مستوى الإفصاح في المعلومات المالية
0.000	13.122	0.614	0.129	0.000	172.176	0.930	0.964	المتغير 2	
0.000	12.530	0.596	0.263	0.000	157.006	0.924	0.961	المتغير 3	
0.731	0.351	0.283	0.438	0.731	0.123	0.009	0.097	المتغير 4	
0.000	4.684	0.754	0.331	0.000	21.940	0.628	0.792	المتغير 5	
0.005	3.389	0.694	0.351	0.005	11.484	0.469	0.685	المتغير 6	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS V.23

لتفسير العلاقة بين مستوى الإفصاح في المعلومات غير المالية في التقارير المالية للشركات المدرجة في البورصة وبين المتغيرات المستقلة (المعلومات العامة عن الشركة، المعلومات الهامة عن الشركة، سياسة الموارد البشرية، السياسة الاجتماعية، سياسة الأمن والسلامة في الشركة، السياسة البيئية)، كما أظهرت نتائج الانحدار معنوية نموذج الانحدار للمتغيرات المستقلة (المتغير الأول، المتغير الثاني، المتغير الثالث، المتغير، الخامس، المتغير السادس) وذلك من خلال قيم F البالغة (66.984، 172.176، 157.006، 21.940، 11.484) بدلالة sig (0.000، 0.000، 0.000، 0.000، 0.005) على التوالي وهي دالة إحصائياً ويعني هذا أنه يوجد تأثير للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع، كما تبين النتائج أن المتغير المستقل الأول يفسر 83.70% من التباين الحاصل في مستوى الإفصاح في المعلومات المالية وذلك بالنظر إلى معامل التحديد R²، كما كانت قيمة Beta التي توضح العلاقة بين مستوى الإفصاح في المعلومات غير المالية وكمية الإفصاح في المعلومات العامة عن الشركة بقيمة 1.170، وهذا يعني أنه كلما زادت وحدة من كمية الإفصاح في المعلومات العامة عن الشركة زاد مستوى الإفصاح في المعلومات غير المالية بمقدار 1.170 وحدة؛ وكذلك نلاحظ أن المتغير المستقل الثاني يفسر 93% من التباين الحاصل في المتغير التابع في حين قيمة Beta في كمية الإفصاح في المعلومات الهامة عن الشركة 0.614 وهذا يدل أنه كلما ارتفعت كمية الإفصاح في المعلومات الهامة عن الشركة بوحدة ارتفع مستوى الإفصاح في المعلومات غير المالية بمقدار 0.614 وحدة، كذلك أن المتغير المستقل الثالث أيضاً يفسر 92.40% من تباين المتغير التابع كما أن قيمة Beta لكمية الإفصاح في سياسة الموارد البشرية والتي بلغت 0.596 ويعني هذا كلما تحسنت كمية الإفصاح في سياسة الموارد البشرية بوحدة تحسن مستوى الإفصاح بقيمة 0.596 وحدة، إضافة إلى المتغير المستقل الخامس الذي يفسر 62.80% من تباين المتغير التابع مع العلم أن قيمة Beta لكمية الإفصاح في سياسة الأمن والسلامة في الشركة كانت 0.754 وهذا يدل أنه كلما زادت كمية الإفصاح في سياسة الأمن والسلامة في الشركة بوحدة زاد مستوى الإفصاح في المعلومات غير المالية بمقدار 0.754 وحدة، وكذلك المتغير المستقل السادس يفسر 46.90% من التباين الحاصل في المتغير التابع كما بلغت قيمة Beta لكمية الإفصاح في السياسة البيئية 0.694 ويعني هذا أنه كلما زادت كمية الإفصاح في السياسة البيئية بوحدة ارتفع مستوى الإفصاح بمقدار 0.694 وحدة، أما المتغير المستقل الرابع فالتنتائج أظهرت عدم معنوية الانحدار وهذا من خلال قيمة F البالغة 0.123 بمستوى دلالة sig 0.731 وهو غير دال إحصائياً وهذا دليل على عدم وجود تأثير لكمية الإفصاح في السياسة الاجتماعية على مستوى الإفصاح في المعلومات غير المالية في التقارير المالية للشركات المدرجة في البورصة، ومنه معادلات الانحدار تكون كما يلي:

$$y' = -0.642 + 1.170 \cdot x'_1$$

$$y' = 0.129 + 0.614 \cdot x'_2$$

$$y' = 0.263 + 0.596 \cdot x'_3$$

$$y' = 0.438 + 0.283 \cdot x'_4$$

$$y' = 0.331 + 0.754.x'_{5}$$

$$y' = 0.351 + 0.694.x'_{6}$$

إذاً من خلال تحليل كمية الإفصاح في المعلومات المالية والمعلومات غير المالية في التقارير المالية للشركات المدرجة في البورصة، تبين أن الإفصاحات المالية كافية من حيث الكمية بينما الإفصاحات غير المالية لم تكن كافية من حيث الكمية، أما بخصوص كفاية الإفصاح في التقارير المالية للشركات المدرجة في البورصة قمنا بإعداد الجدول الموالي لتوضيح ذلك:

كفاية الإفصاح في التقارير المالية للشركات المدرجة في البورصة

الملاحظة	النسبة	المتوسط الحسابي	عدد البنود	الأبعاد
كافي	81.30%	1.626	05	الإفصاح عن بنود عرض القوائم المالية
كافي	96.65%	1.933	20	الإفصاح عن بنود الميزانية
كافي	72.90%	1.458	16	الإفصاح عن بنود جدول حساب النتائج
غير كافي	42.05%	0.841	16	الإفصاح عن بنود جدول سيولة الخزينة
كافي	80%	1.600	05	الإفصاح عن بنود جدول تغير الأموال الخاصة
كافي	10.30%	0.206	10	الإفصاح عن بنود الملاحق
كافي	65%	1.300	72	مستوى الإفصاح في المعلومات المالية
غير كافي	46.35%	0.927	12	الإفصاح عن بنود المعلومات العامة عن الشركة
غير كافي	25.65%	0.513	10	الإفصاح عن بنود المعلومات الهامة عن الشركة
غير كافي	15.15%	0.303	11	الإفصاح عن بنود سياسة الموارد البشرية
غير كافي	1.10%	0.022	06	الإفصاح عن بنود السياسة الاجتماعية
غير كافي	7.50%	0.150	04	الإفصاح عن بنود سياسة الأمن والسلامة في الشركة
غير كافي	6.65%	0.133	04	الإفصاح عن بنود السياسة البيئية
غير كافي	22.20%	0.444	47	مستوى الإفصاح في المعلومات غير المالية
غير كافي	48.12%	0.962	119	كفاية الإفصاح في التقارير المالية للشركات المدرجة في البورصة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS V.23

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة الإفصاح في الأبعاد المالية تراوحت بين 42.50% كأقل نسبة و 96.65% كأعلى نسبة، حيث كان الإفصاح كافياً في كل من الميزانية بنسبة 96.65% كأعلى نسبة ثم تليها نسبة عرض القوائم المالية بقيمة 81.30% وتليها نسبة جدول تغير الأموال الخاصة بقيمة 80% وبعدها جدول حساب النتائج بنسبة 72.90% ويعتبر الإفصاح في هذه الأبعاد المالية كافياً حسب معيار الحد الأدنى لكمية المعلومات المالية والذي نسبته 50%، بينما لم يكن الإفصاح كافياً في جدول سيولة الخزينة بنسبة 42.05% وكذلك لم يكن كافياً في الملاحق بأدنى نسبة 10.30%، أما مستوى الإفصاح في المعلومات المالية في التقارير المالية للشركات المدرجة في البورصة كان كافياً وبنسبة 65% التي تجاوزت الحد الأدنى للمعلومات المالية؛ كما نلاحظ أيضاً أن نسبة الإفصاح في الأبعاد غير المالية تراوحت بين 1.10% كأقل نسبة و 46.35% كأعلى نسبة ويعتبر الإفصاح في هذه الأبعاد غير كافي حسب معيار الحد الأدنى لكمية المعلومات غير المالية والذي نسبته 50%، أما مستوى الإفصاح في المعلومات غير المالية في التقارير المالية للشركات المدرجة في البورصة هو غير كافي لأنه لم يتجاوز الحد الأدنى للمعلومات غير المالية حيث بلغت نسبته 22.20%؛ وعموماً فإن الإفصاح في التقارير المالية للشركات المدرجة في البورصة لم يكن بالقدر الكافي حيث بلغت نسبته 48.12% وهي لم تتجاوز الحد الأدنى لكفاية الإفصاح.

3.III- اختبار الفرضيات: تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة لقياس الفروقات المعنوية بين المتوسطات الحسابية ولاختبار فرضيات الدراسة الأولى والثانية والخامسة والسادسة وكذلك لتأكيد ودعم النتائج المتوصل إليها:

تم اختبار الفرضية الأولى في كل الأبعاد المالية وأسفرت نتائج الاختبار بأن T المحسوبة لعرض القوائم المالية البالغة 17.823 أكبر من T الجدولية البالغة 2.145 عند مستوى الحرية 14، وأن قيمة مستوى الدلالة sig تساوي 0.000 أقل من 0.05 وهذا يؤدي بنا إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، والتي تنص على أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عرض القوائم المالية وبين مستوى الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية؛ كذلك أسفرت نتائج الاختبار بأن T المحسوبة للميزانية البالغة 76.727 أكبر من T الجدولية البالغة 2.145 وأن قيمة مستوى الدلالة sig تساوي 0.000 أقل من 0.05 وهذا يؤدي بنا إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، والتي تنص على أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الميزانية وبين مستوى الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية؛ كما أسفرت نتائج الاختبار بأن T المحسوبة لجدول حساب النتائج البالغة 46.301 أكبر من T الجدولية البالغة 2.145 وأن قيمة مستوى الدلالة sig تساوي 0.000 أقل من 0.05 وهذا يؤدي بنا إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، والتي تنص على أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جدول حساب النتائج وبين مستوى الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية؛ وأسفرت نتائج الاختبار بأن T المحسوبة لجدول سيولة الخزينة البالغة 11.545 أكبر من T الجدولية البالغة 2.145 وأن قيمة مستوى الدلالة sig تساوي 0.000 أقل من 0.05 وهذا يؤدي بنا إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، والتي تنص على أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جدول سيولة الخزينة وبين مستوى الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية؛ في حين أسفرت نتائج الاختبار بأن T المحسوبة لجدول تغير الأموال الخاصة البالغة 7.483 أكبر من T الجدولية البالغة 2.145 وأن قيمة مستوى الدلالة sig تساوي 0.000 أقل من 0.05 وهذا يؤدي بنا إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جدول تغير الأموال الخاصة وبين مستوى الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية؛ كذبك قيمة T المحسوبة للملاحق تساوي 2.638 أكبر من T الجدولية البالغة 2.145 عند مستوى الدلالة sig تساوي 0.019 أكبر من 0.05 وهذا يؤدي بنا إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الملاحق وبين مستوى الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية.

أما الفرضية الثانية تم اختبارها في كل الأبعاد غير المالية وأسفرت نتائج الاختبار بأن T المحسوبة للمعلومات العامة عن الشركة البالغة 18.299 أكبر من T الجدولية البالغة 2.145 عند مستوى الحرية 14، وأن قيمة مستوى الدلالة sig تساوي 0.000 أقل من 0.05 وهذا يؤدي بنا إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، والتي تنص على أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعلومات العامة عن الشركة وبين مستوى الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية؛ كما بلغت قيمة T للمعلومات الهامة عن الشركة 5.041 أكبر من T الجدولية البالغة 2.145 وأن قيمة مستوى الدلالة sig تساوي 0.000 أقل من 0.05 وهذا يؤدي بنا إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعلومات الهامة عن الشركة وبين مستوى الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية؛ كذلك بلغت قيمة T لسياسة الموارد البشرية 2.901 أكبر من T الجدولية البالغة 2.145 وأن قيمة مستوى الدلالة sig تساوي 0.012 أقل من 0.05 وهذا يؤدي بنا إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سياسة الموارد البشرية وبين مستوى الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية؛ وبلغت قيمة T للسياسة الاجتماعية 1.000 أقل من T الجدولية البالغة 2.145 وأن قيمة مستوى الدلالة sig تساوي 0.334 أكبر من 0.05 وهذا يؤدي بنا إلى رفض الفرضية البديلة وقبول الفرضية العدم والتي تنص على أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين السياسة الاجتماعية وبين مستوى الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية؛ في حين بلغت قيمة T لسياسة الأمن والسلامة 2.201 أكبر من T الجدولية البالغة 2.145 وأن قيمة مستوى الدلالة sig تساوي 0.045 أقل من 0.05 وهذا يؤدي بنا إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سياسة الأمن والسلامة وبين مستوى الإفصاح في

التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية؛ أما قيمة T للسياسة البيئية بلغت 2.086 أقل من T الجدولية البالغة 2.145 وأن قيمة مستوى الدلالة sig تساوي 0.056 أكبر من 0.05 وهذا يؤدي بنا إلى رفض الفرضية البديلة وقبول فرضية العدم والتي تنص على أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين السياسة البيئية وبين مستوى الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية.

كذلك الفرضية الثالثة تم اختبارها حيث بلغت قيمة T المحسوبة لمستوى الإفصاح في المعلومات المالية في الشركات المدرجة في البورصة 27.897 وهي أكبر من T الجدولية البالغة 2.145 عند مستوى الحرية 14، وأن قيمة مستوى الدلالة sig تساوي 0.000 أقل من 0.05 وهذا يؤدي بنا إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، والتي تنص على أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح في المعلومات المالية وبين كفاية الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية المدرجة في بورصة الجزائر.

تم اختبار الفرضية الرابعة حيث بلغت قيمة T المحسوبة لمستوى الإفصاح في المعلومات غير المالية في النشاط الصناعي 6.848 وهي أكبر من T الجدولية البالغة 2.145 عند مستوى الحرية 14، وأن قيمة مستوى الدلالة sig تساوي 0.000 أقل من 0.05 وهذا يؤدي بنا إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، والتي تنص على أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح في المعلومات غير المالية وبين كفاية الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية المدرجة في بورصة الجزائر.

IV- الخلاصة:

في ختام هذه الدراسة والتي تم التطرق من خلالها لموضوع كفاية الإفصاح وفق SCF في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية المدرجة في البورصة، كما تم معالجة إشكالية الدراسة والتي تدور حول إمكانية وجود أو عدم وجود علاقة بين كفاية الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية وحالة الإدراج في بورصة الجزائر وهذا عن طريق التطرق إلى مفاهيم الإفصاح وتحليل مستوى الإفصاح في المعلومات المالية وغير المالية في التقارير السنوية للشركات الاقتصادية الجزائرية، وبعد تحليل النتائج الإحصائية للدراسة لكل من مجمع صيدال، سلسلة الأوراسي، شركة الروبية وتم التوصل إلى ما يلي:

- لم يكن هناك إفصاح بالقدر الكافي عن قائمة الملاحق في الشركات المدرجة في البورصة حيث بلغت نسبة كمية الإفصاح 10.30% وهذا يعني أن الشركات الاقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر لم تعطي أهمية بالغة لقائمة الملاحق واعتبارها كأحد مكونات القوائم المالية كما نص عليها النظام المحاسبي المالي، ولم تلتزم في الإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي عن بنود جدول سيولة الخزينة، حيث بلغت نسبة الإفصاح 42.05%، ويعني هذا عدم الإفصاح عن كامل بنود سيولة الخزينة المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي؛

- بلغ مستوى الإفصاح في الشركات المدرجة في البورصة نسبة 65% ويعني هذا أنها لم تُفصح عن كامل معلوماتها المالية وفق متطلبات الإفصاح في النظام المحاسبي المالي، بينما لم تفصح بالقدر الكافي عن المعلومات غير المالية فكانت نسبة مستوى الإفصاح في المعلومات غير المالية 22.20% وهذا يدل على عدم اهتمامها بالإفصاح عن معلوماتها غير المالية، وبالتالي لم يكن الإفصاح كافياً في التقارير المالية للشركات المدرجة في البورصة حيث بلغ نسبته 48.12% وهذا يدل على اهتمامها بالإفصاح عن المعلومات المالية وعلى عدم اهتمامها بالإفصاح عن المعلومات غير المالية وهذا ما يفسر ضعف أداء البورصة الجزائرية.

التوصيات:

من أجل تحسين كفاية الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية المدرجة في بورصة الجزائر، لا بُدَّ من:

- إعطاء أهمية بالغة لقائمة الملاحق وخاصة لجدول تطور التثبيتات، جدول الاهتلاكات، جدول خسائر القيمة، جدول المساهمات، جدول المؤنات وكشف استحقاقات الحسابات الدائنة والديون وهذا من أجل لزيادة مصداقية المعلومات المالية المفصح عنها؛
- نوصي مُعدّي القوائم المالية بزيادة مستوى الإلتزام في الإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي عند إعدادهم للقوائم المالية وهذا من أجل نشر معلومات مالية أكثر مصداقية؛

- نوصي الشركات الاقتصادية الجزائرية بالتوسع أكثر في الإفصاح عن معلوماتها غير المالية من خلال تقاريرها السنوية، وهذا من أجل إعطاء نظرة شاملة عن الشركة وعن نشاطها بالنسبة للأطراف المهتمة بها وكذلك من أجل تقديم تقارير مالية تلي احتياجات مستخدميها؛ آفاق الدراسة:

تطرت هذه الدراسة إلى موضوع كفاية الإفصاح وفق SCF في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية المدرجة في البورصة، حيث حوّلنا تفسير العلاقة التي تربط مستوى الإفصاح في المعلومات المالية والمعلومات غير المالية بكفاية الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية المدرجة في بورصة الجزائر وهذا عن طريق إعداد مؤشر لقياس الإفصاح في التقارير المالية، وفي هذا الصدد يمكن مواصلة الدراسات والأبحاث لها علاقة بالإفصاح والمتمثلة في:

- كفاية الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية ودوره في تفعيل أداء السوق المالي؛
- الإفصاح المحاسبي ومحفزات الدخول إلى السوق المالية الجزائرية؛
- تكلفة الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية وعلاقته بجودة التقارير المالية للشركات الاقتصادية.

الملاحق:

الجدول (1) إحصاءات الشركات المدرجة في البورصة

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
عرض القوائم المالية	15	.800	2.000	1.62667	.353486
الميزانية	15	1.800	2.000	1.93333	.097590
جدول حساب النتائج	15	1.375	1.625	1.45833	.121988
جدول سيولة الخزينة	15	.000	1.125	.84167	.282356
جدول تغير الأموال الخاصة	15	.000	2.000	1.60000	.828079
الملاحق	15	.000	.700	.20667	.303472
مستوى الإفصاح في المعلومات المالية	15	.861	1.472	1.30093	.180606
المعلومات العامة عن الشركة	15	.667	1.250	.92778	.196362
المعلومات الهامة عن الشركة	15	.000	1.000	.51333	.394365
سياسة الموارد البشرية	15	.000	1.091	.30303	.404617
السياسة الاجتماعية	15	.000	.333	.02222	.086066
سياسة الأمن والسلامة في الشركة	15	.000	.750	.15000	.263899
السياسة البيئية	15	.000	.750	.13333	.247608
مستوى الإفصاح في المعلومات غير المالية	15	.170	.830	.44397	.251088
كفاية الإفصاح في التقارير المالية للشركات المدرجة في البورصة	15	.588	1.151	.96246	.169438
Valid N (listwise)	15				

المصدر: مخرجات SPSS v.23

الجدول (2) اختبار فرضيات الشركات المدرجة في البورصة

One-Sample Test

	Test Value = 0					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
عرض القوائم المالية	17.823	14	.000	1.62667	1.4309	1.8224
الميزانية	76.727	14	.000	1.93333	1.8793	1.9874
جدول حساب النتائج	46.301	14	.000	1.45833	1.3908	1.5259
جدول سيولة الخزينة	11.545	14	.000	.84167	.6853	.9980
جدول تغير الأموال الخاصة	7.483	14	.000	1.60000	1.1414	2.0586
الملاحق	2.638	14	.019	.20667	.0386	.3747
مستوى الإفصاح في المعلومات المالية	27.897	14	.000	1.30093	1.2009	1.4009
المعلومات العامة عن الشركة	18.299	14	.000	.92778	.8190	1.0365
المعلومات الهامة عن الشركة	5.041	14	.000	.51333	.2949	.7317
سياسة الموارد البشرية	2.901	14	.012	.30303	.0790	.5271
السياسة الاجتماعية	1.000	14	.334	.02222	-.0254-	.0699
سياسة الأمن والسلامة في الشركة	2.201	14	.045	.15000	.0039	.2961
السياسة البيئية	2.086	14	.056	.13333	-.0038-	.2705
مستوى الإفصاح في المعلومات غير المالية	6.848	14	.000	.44397	.3049	.5830

المصدر: مخرجات SPSS v.23

جدول (3) مؤشر الإفصاح

اسم الشركة	السنة المالية	حالة الإدراج في البورصة

المحور الأول: الإفصاح عن المعلومات المالية				
إفصاح بالتزام	إفصاح بدون إلتزام	لا يوجد إفصاح	عدد البنود	الأبعاد
2	1	0	05	الإفصاح عن بنود عرض القوائم المالية
2	1	0	20	الإفصاح عن بنود الميزانية
2	1	0	16	الإفصاح عن بنود جدول حساب النتائج
2	1	0	16	الإفصاح عن بنود جدول سيولة الخزينة
2	1	0	05	الإفصاح عن بنود جدول تغير الأموال الخاصة
2	1	0	10	الإفصاح عن بنود الملاحق
			72	مستوى الإفصاح في المعلومات المالية
المحور الثاني: الإفصاح عن المعلومات غير المالية				
إفصاح بتوسع	إفصاح بدون توسع	لا يوجد إفصاح		
2	1	0	12	الإفصاح عن بنود المعلومات العامة عن الشركة
2	1	0	10	الإفصاح عن بنود المعلومات الهامة عن الشركة
2	1	0	11	الإفصاح عن بنود سياسة الموارد البشرية
2	1	0	06	الإفصاح عن بنود السياسة الاجتماعية
2	1	0	04	الإفصاح عن بنود سياسة الأمن والسلامة في الشركة
2	1	0	04	الإفصاح عن بنود السياسة البيئية
			47	مستوى الإفصاح في المعلومات غير المالية
			119	كفاية الإفصاح في التقارير المالية للشركات المدرجة في البورصة

المصدر: من إعداد الباحث

المراجع:

1. Cerf Alen Rober, . (1963). **Corporate Reporting and Investment Decicion**. *Journal of Business*, Journal of Business review 36(4), United States: University of Chicago, 465-467. On Line: <https://www.jstor.org/stable/2350979> (Visited 01/05/2021)
2. Surendra S., S., & Harsha B., D. (1971). **An Empirical Analysis of the Quality of Corporate Financial Disclosure**. *Accounting review*, 46(1), United States: American Accounting Association, 129-138. On Line: <https://www.jstor.org/stable/243894> (Visited 01/05/2021)
3. Choi, F. (1973). **Financial Disclosure and Entry to The European Capital Market**. *Journal of Accounting Research review*, 11(2), United States: University of Chicago, 159-175. On Line: <https://www.jstor.org/stable/2490187> (Visited 01/05/2021)
4. أمينة فداوي. (2017). مدى إنترام الشركات المساهمة الجزائرية المدرجة في البورصة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي خلال الفترة (2014-2015). مجلة الباحث، 17(17). 57-67. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/34414>
5. سميرة دواق، و حسين بلعجوز. (2018). الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للشركات الجزائرية (دراسة حالة الشركات المدرجة في البورصة خلال الفترة 2015/2017). مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 11(2). 233-247. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/72434>
6. طلال محمد الججاوي، و فزات المالكى. (2017). الإفصاح المحاسبي الإستباقي وانعكاساته على مستخدمي القوائم المالية. عمان، الأردن: دار الأيام للنشر والتوزيع. سورة القصص. (الآية 34).
7. ربا ماجد بصول. (2018). أثر كفاءة الإفصاح وحوكمة الشركات في جذب الاستثمارات العربية والأجنبية (دراسة تحليلية). القاهرة، مصر: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية بجامعة الدول العربية.
9. سليم بن رحون، و سميحة بوحفص. (2018). الإفصاح المحاسبي للكشوف المالية من منظور المعايير المحاسبية الدولية وتبنيه من قبل المشرع الجزائري. مجلة الحقوق والعلوم السياسية 5(1). 366-380. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/40639>

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

محمد العيد عمامرة (2021)، كفاية الإفصاح وفق SCF في التقارير المالية للشركات المدرجة في بورصة الجزائر، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 06(العدد 01 مكرر)، الجزائر : جامعة الوادي، الوادي، الجزائر ص.ص 47-63.

